

## المجلس الوطني للتجارة الخارجية ... مسار فكري

احدث المجلس الوطني للتجارة الخارجية في سنة 1996 في وقت كان لا بد فيه من تكريس انفتاح الاقتصاد المغربي على العالم. غير ان التوقيع على العديد من اتفاقات للتبادل الحر حتم ضرورة تغيير هذا المجلس من اجل تمكين البلاد من الية لليقظة الاستراتيجية والاستعلام الاقتصادي تستخدم كادوات للمساعدة على عملية اتخاذ القرار.

يضم المجلس الوطني للتجارة الخارجية في عضويته كافة المتدخلين المعنيين بشكل مباشر او غير مباشر بالتجارة الخارجية من القطاعين العام الخاص ؛ يمثل القطاع العام بعدة وزارات افقية واخرى قطاعية وبعده من المؤسسات العمومية مثل : المكتب الشريف للفوسفات وادارة الجمارك والمكتب الوطني للمطارات ومكتب استغلال الموانئ والمكتب الوطني للسكك الحديدية ومغرب تصدير ومكتب الصرف... الخ. اما القطاع الخاص فيمثل باتحاد مقاولات المغرب وفيدرالياته وجمعياته المهنية والشركة المغربية للتأمين على الصادرات وفيدراليات غرف التجارة والصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية.

ان اختيار تشكيلة المجلس المختلطة والمتساوية الاعضاء لم يكن بمحض الصدفة : فالتجارة الخارجية نتاج عدد من السياسات والأنشطة المنتجة المكونة لنموذج النمو المغربي. كما تعكس دور المجلس الوطني للتجارة الخارجية كأرضية للنقاش وتبادل التجارب من اجل ربط التحليل بالواقع.

ويعتبر انتخابي على راس المجلس امتدادا لمهامي كرئيسة مديرة عامة الشركة المغربية للتأمين على الصادرات. وبالطبع فالتجارة الخارجية تشكل احدى انشغالاتي اذ لا يمكن التمييز بين ما هو ميكرو وما هو ماكرو او الفصل او بين المقاول والنظام في مجمله. لكن المؤشر الذي اثار انتباهي هو الفرق الشاسع بين الصادرات الحقيقية واجمالي الصادرات. حيث تبين ان نسبة 70 في المائة من هذه الصادرات تتكون مواد اولية مستوردة. وهو ما يشكل قيمة مضافة ضئيلة ! (انظر *la vie économique* 6

مارس 2009 الصفحة 12)

ومنذ ان توليت ادارة المجلس قمت باجراء تشخيص لحالة التجارة الخارجية عبر وضعها تحت الملاحظة لمدة طويلة من اجل حصر تطوراتها البنوية وتدقيق وتحليل طبيعة مكوناتها الاثنتين : الصادرات والواردات. وقد لا حظنا انه علاوة على كون عجز التجارة الخارجية يعتبر عجزا هيكليا منذ اواسط

سنوات الستينات، الا انه لا يرجع لضعف الصادرات، بل لارتفاع حجم الواردات التي تضاعفت ثلاث اضعاف خلال عشر سنوات. لذا اطلاقنا مقاربة جديدة لمسالة عجز التجارة الخارجية بحيث لم نعد نركز فقط على مسالة تطوير عروض الصادرات وانما ايضا وخاصة على الواردات. (انظر *Economiste* 17 دجنبر 2012)

ولا تقتصر مسالة زيادة حجم الواردات على المغرب، ذلك ان تحليل الميكانيزمات المعمول بها في التجارة العالمية كشفت النمو الكبير الذي سجلته تجارة السلع الوسيطة. كما ان اعادة تنظيم عملية الانتاج على اساس اجمالي ادت الى تجزيء سلاسل القيم وبالتالي خلق تخصصات في اقسام ذات قيمة مضافة. وانطلاقا من هذه الدراسة الاولية التي كشفت تبعية النظام الانتاجي للمغرب للمواد الاولية المستوردة، تم توجيه التفكير صوب اعداد دراسات ترمي الى تنويع واندماج النسيج الاقتصادي وذلك من اجل رفع القيمة المضافة المحلية.

وتشكل الدراسات والتحليل المرتبطة بتنافسية الاقتصاد واداء التجارة الخارجية المحور الاول لمهام المجلس ؛ اما المهمة الثانية فتتمثل في اليقظة من اجل استباق التهديدات وتمكين الفاعلين في مجال التجارة الخارجية من استغلال الفرص المتاحة.

لقد تمخض عن توسيع مهام المجلس احداث خدمات ومنتجات جديدة وارساء ارضيات تسمح بتقديمها للمستهدفين، ويتعلق الامر ب:

- الية لليقظة الاستراتيجية والتجارية تغطي كافة عمليات التدبير المعلوماتي وتعطي الاولوية لافريقيا تبعا للاختيار الاستراتيجي لجلالة الملك محمد السادس.
- ارضية للاستعلام في مجال الاعمال عبر استخدام احداث تكنولوجيات عرض المعطيات تتسم بالمرونة اللازمة التي تسمح بالقراءة السريعة والملائمة للمواضيع المعروضة.
- ارضية كفيلة بتوفير خرائطية دينامية التجارة الخارجية بالمغرب : من هم المستوردون؟ وماذا يستوردون؟ من هم المصدرون؟ وماذا يصدرن؟ ونحو أي بلد؟ (انظر مقال : المجلس في قلب الامن الاقتصادي للمغرب).

يعتبر المجلس مكسبا بالنسبة للقطاع الخاص؛ ويندرج تطويره في سياق تثبيت هذا المكسب. وقد تطلب انجاح هذا التغيير خمس سنوات من العمل : سنتان لانجاز الدراسة وثلاث سنوات للتنفيذ ؛ كما تم اعداد مشروع قانون من اجل خلق انسجام بين القانون والواقع وتجويد عملية التشاور قدر الامكان ؛ وينص هذا القانون على احداث لجنة من الخبراء تضطلع بمهام تنظيم المشاورات مع شركاء المجلس بالقطاعين العام والخاص. كما تم التنصيص على اجراء هذه المشاورات في اطار لجان للتفكير خاصة بكل مجال على غرار كل المجالس المختلطة الخاصة بالقطاعين الخاص والعام، وذلك من اجل تنظيم الحوار وتبادل الافكار والتجارب الضرورية للانخراط في خيارات السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنافسية الاقتصاد.

لكن هذا المسلسل اجهض بأكماله في الوقت الذي بدا فيه يؤتي ثماره ؛ ذلك ان قرار ادماج هذه البنية في هيكل وزارة التجارة الخارجية يتعارض مع روح النص المؤسس للمجلس ومع استقلاليته ؛ كما يشكل كذلك عائقا امام الحكامة الجيدة التي باتت اليوم مبدءا دستوريا. انها خسارة كبيرة لرصيد لامادي ولتراكم معرفي هو في الاصل احد مفاتيح التقدم !